ان افتقاد القدرة على تحديد الاهداف، أو عدم وضوحها، هو المسؤول الاساسي عن التسبب في الفوضى التي يتميز بها النقاش الاسرائيلي، المشحون بقدر من هستيريا القلق الامني التقليدي ونزعة جنون القوة، كما سنرى.

المصطلحات الاساسية؛ اشكالية القياس

هل من الممكن التوصل الى اسلوب مقبول في قياس النوعية على الصعيد النظري ؟ أو، بتعبير آخر، وفق أية أُسس يتحدد اسلوب القياس ؟ بناء على معطيات التجربة أم في ضوء النظرية ؟

رأى آسا كاشير ان مشكلة القياس ترتبط، أولاً، وقبل أي شيء، بطبيعة المنظور الذي يجب ان يخضع له فهم العلاقة بين الكمية والنوعية، أي «بالاهداف التي نريد تحقيقها». وفي ما يتعلق ببناء القوة الاسرائيلية، فان هذه الاهداف تتلخص في محافظة الجيش الاسرائيلي على عنصر التفوق في مواجهة الخصم في كل النقاط.

ولكن هذا التصور غير كاف من وجهة نظر أخرى يطرحها عوزي شيلد، الذي شدد على ان قياس العلاقة ـ والتوظيف بالطبع ـ بين الكمية والنوعية لا يمكن ان يتحدد في ضوء النظريات المجردة، وانما في سياق معطيات التجربة الخاصة. وعلى ذلك، فان الكمية والنوعية لا تعتبران، وفق هذا المعيار، «تعبيراً مطلقاً لأية ظاهرة أو متغير»، وانما تعبير عن سياقات معينة. فتلك الظاهرة وذلك التعبير هما، في سياق ما، «نوعية»، وفي سياق آخر «كمية». أي ان الخبرة ـ التجربة ـ هي التي تحدد قياس وتسمية هذه العلاقة، وهي الاساس في التمييز بين الكمية والنوعية، وليس الوصف المبدئي. من الناحية النظرية، يوجد تكامل بين وجهتي النظر السابقتين في تحديد معيار لقياس العلاقة بصورة متبادلة بين منظور الاهداف واستقراء التجربة. لكن هذا يحمل قدراً كبيراً من التبسيط المنهجي، وهو لا يصمد، من الناحية العملية ـ الواقعية ـ ، إزاء المرونة التي تتطلبها عوامل عدم اليقين، والمتغيرات الطارئة. كما ان هذا الاجراء النظري لا يقدّم علاجاً لمشكلة قياس النوعية في ضوء التصارع على تحسين النوعية لدى الطرف الآخر، طالما ان معايير القياس تقتصر على معطيات التجربة السابقة في اطار تحديد الاهداف التي، بدورها، قابلة للتغير. وهناك مشكلة يطرحها «الاستقراء» بحد ذاته، من الناحية النظرية. فهل النوعية قابلة للقياس النظري المسبق، في ضوء المتغيرات المحتملة، وعدم اليقين ؟

يمكن النظر الى المداخلات باعتبارها تشتمل على عدد من النماذج المتباينة، التي تصب في اطار مقاربة هذا السؤال.

يعتمد النموذج الاول تحليل الانظمة، كاسلوب منهجي في التوصل الى قياس تنبؤي لمشكلة تحسين النوعية. وبمقتضى هذه الطريقة، فان العامل الحاسم في القياس يعتمد على الافتراضات، وليس على المعلومات أو المعطيات. وفي ضوء مخطط القياس هذا، فان نقطة الانطلاق تكمن في البحث عن المعلومات التي تنطوي على طاقة كامنة لتفنيد التكهن ـ الافتراض. أي انه يمكن رسم تصور مراحل التحليل بالاعتماد على تقنّيتين: تقنية الخلق ـ صوغ الافتراضات، وتقنية التحليل ـ التفنيد والانتقاد. ووفق هذا المخطط، هناك دور هام للاحصائيات، ولعناصر التجربة. ولكن أهمية هذا الدور تنحصر في توفير اساس من المعطيات ضروري لمرحلة الاختبار والتفنيد. ومع ذلك، فان الباحث يحذّر من اتباع الطريقة الشائعة في استخلاص دروس التجربة، المعمول بها في الجيش الاسرائيلي، والمتمثلة في اسلوب الاستقراء؛ وذلك لأن هذه الطريقة تتجاهل حقيقة ان الطرف الآخر يستخلص الدروس أيضاً. أما الطريقة البديلة التي يقترحها، فهي التي تتلاءم مع مقتضيات منهج تحليل الانظمة سابق الذكر، وهي تعتمد على صوغ تقديرات مبنية على تطوير نظريات مثالية. أي، باختصار، ان حل المشكلات لا يجب ان يبدأ عندما تنشأ هذه المشكلات، وانما ينبغي ايجاد حلول لها مسبقاً، من طريق التنبؤ بمثل هذه المشكلات.

ان مصدر العيب الوحيد، الذي يمكن توجيهه الى هذا النموذج، هو في ميزته القوية، أي في اعتماده على الافتراضات التي هي، بدورها، تقبل الشك والحذر. هذا عدا عن ان تحليل المنظومة ـ الاداء ـ كاسلوب في القياس يمكن ان يكون ملائماً لظواهر طبيعية، او اجتماعية، بصورة أكثر نجاحاً من صلاحية تطبيقه في المجال العسكري ـ الامني الذي يتطلب دقة شديدة، ويتسم مجاله، غالباً، بدرجة شديدة من المفاجآت، وتقلّب